



التاريخ : 6 محرم 1445 هـ  
الموافق : 26 يوليو 2023 م

تعميم إداري رقم ( 9 ) لسنة 2023  
بعدم اشتراط الوكيل الحصري المعتمد في عقود التوريد والخدمات والمناقصات

وكيل دائرة القضاء،

بعد الاطلاع على دليل المشتريات والمناقصات والمزايدات بدائرة القضاء، المعتمد بموجب قرار سمو رئيس دائرة القضاء رقم (14) لسنة 2015،

واسترشادا بالتعميم الصادر عن وزارة الاقتصاد بشأن عدم اشتراط وجود وكيل تجاري حصري مسجل لدى وزارة الاقتصاد بشأن عقود التوريد والمناقصات في الحكومة الاتحادية،

وحرصا على إرساء مبادئ العدل والتنافسية والشفافية في عقود التوريد والمناقصات التي تبرمها الدائرة،

نود التعميم بما هو آت:

أولاً: لا يشترط لترسية وإسناد وإبرام عقود التوريد والخدمات والمناقصات التي تطرحها الدائرة وجود وكيل تجاري حصري مسجل لدى وزارة الاقتصاد.

ثانياً: تكون الأفضلية في الترسية والتعاقد لصاحب العرض الذي يحقق مصلحة الدائرة من حيث السعر وجودة الخدمة، ولو لم يكن صاحب العرض المقدم وكيلا حصريا معتمدا، طالما أنه موزع معتمد ومرخص له من الجهات المعنية في الدولة.

ثالثاً: يتولى المدير التنفيذي لقطاع المساندة الإدارية متابعة تنفيذ ما ورد بهذا التعميم.

رابعاً: يسري هذا التعميم اعتبارا من تاريخ صدوره، ويبلغ من يلزم لتنفيذه، وينشر على الموقع الالكتروني للدائرة.

يوسف سعيد العبري  
وكيل دائرة القضاء

